ابعاد تطور العلاقات التركية الخليجية

الدكتور
عامر علي
راضي(*)

المقدمة

من المسلمات البديهية ان أي علاقة بين دولتين لايمكن ان تنمو دونما وجود قاعدة الاحتياج المتبادل وامتلاك كل منهما ميزة نسبية في مواجهة الاخر، وهذه الخاصية يمكن اطلاقها بكثير من الثقة عند النظر للعلاقات التركية – الخليجية التي تمتلك فرصا واعدة في ظل دافعية سياسية وأمنية بينهما تفرضها الاوضاع التي حصلت في منطقة الخليج العربي وبالتحديد قبل أحتلال العراق في – نيسان – نتيجة المتغيرات الدولية التي عصفت بالبيئة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة وما رافقتها وتبعها من تغييرات جعلت مكانة تركيا تترنح ثم تستقر مرة اخرى ،ونجحت في موازنة ما كانت تخشاه من فقد اهميتها الاستراتيجية واضحت لاعبا اكثر حيوية في العلاقات الدولية بعد ان تخلت عن سياستها الانكفائية في الشرق الاوسط للاضطلاع بدور اقليمي اكثر فاعلية، بما يعني ان عقد تسعينيات القرن العشرين مثل عهد تحول في علاقات تركيا في الشرق الاوسط وتحديدا في المنطقة العربية ،اذ لم يبرز عدد من العناوين الجديدة في سياستها الخارجية فحسب ، بل خلفية سياستها الخارجية عرفت بدورها تغيرات متسارعة[1].

وبطبيعة الحال رافق ذلك تحركات وترتيبات اقتصادية متسارعة لمعالجة اقتصادها المتأز (تضخم وتراكم مديونية داخلية وخارجية..الخ) لكونها تمتلك اقتصادا متنوعا غير ان الطاقة ازمتها، حيث تستورد % من حاجاتها النفطية وهو ما يجعل تركيا ترى في دول الخليج العربي احد المداخل لحل ازماتها وتقوم بحركة لتطوير التعاون الاقتصادي العربي –

(*)وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
[1] خالد حنفي علي ،تركيا والخليج.. احتياج اقتصادي متبادل، ٢٠٠٥/١٢/٢٥ ، اسلام اون لاين، نماء،شبكة المعلومات الدولة، ص١.
[2] صبري سياري ، تركيا والشرق الاوسط ، مجلد دراسات فلسطينية ١٩٩٧ ص٢٨-٢٩

التركي والعمل على تأسيس منطقة تجارة حرة في الشرق الاوسط. وفي المقابل فان دول الخليج العربي بامكانياتها النفطية ترى في تركيا ليست فقط من منظور انها مصدر محتمل للمياه انما يتجاوز ذلك للبحث عن فرص استثمار الاموال الخليجية وكونها تمثل سوقا كبيرا فضلا على موقعها الجغرافي الذي يمثل منفذا لدول الخليج العربي على اوربا ونقطة وسط بين المناطق المنتجة والمستهلكة للنفط .

اهمية البحث

تكمن اهمية البحث في اطلاع القارئ على مكنون ما تفكر به جارة مهمة للمنطقة العربية والتي امست عيونها شاخصة على منطقة الخليج العربي وكانه لا مفر منه بعد المماطلة الاوربية معها، وبما يعني انه على الرغم من ارضية المصالح المشتركة فان التوجه التركي نحو الغرب والابتعاد عن المنطقة العربية، الا ان مجموعة من المتغيرات ادت الى ان تغير تركيا نظرتها الى المنطقة العربية وخاصة الخليج العربي تعزيزا لموقعها في المنظومة الغربية ولضمان العلاقة بين الهدف والاداة والذي يعوضها عما فقدته من مكانة استراتيجية وبذات الوقت يعزز ويدعم موقفها التفاوضي مع الاتحاد الاوربي.

فرضية البحث:-يحاول البحث الاجابة على هذه التساؤلات

. هل ان وجودا تركيا في دول الخليج العربي تختلط فيه السياسة والاقتصاد سيكون اطمئنانا للمنظومة الغربية والتوجه الجديد المحتمل لحلف شمال الاطلسي بالسعي للدخول على خط معادلة الامن الاقليمي في الخليج العربي، وبالوقت نفسه مقبولا عند دول الخليج الذي يساهم في زيادة فرص الاستثمارات وخلق توازن مع الجار الايراني ذي الطموح النووي والاقتصادي.

. هل ان حاجة تركيا الحقيقية الى شركاء محليين الامر الذي يتطلب منها تنويع مصادر معاملاتها وانتهاج سياسة اكثر اتساعا وانتشارا اتجاه محيطها الاقليمي .

وقد اعتمد البحث على المنهج التحليلي والمقارن مع الرجوع الى المنهج التاريخي كلما تطلب الامر ذلك ووفق الاطار العام للبحث تم تقسيمه الى -

. الجذور التاريخية للعلاقات التركية – الخليجية.

. العلاقات التركية –الخليجية ،الدوافع والمحددات.

---

[3] **خالد حنفي علي ، مصدر سبق ذكره ص٣.**

. اثر اوضاع تركيا في تطور العلاقات التركية –الخليجية.
. مجالات العلاقات التركية –الخليجية.
. رؤيا استنتاجية.

– الجذور التاريخية للعلاقات التركية الخليجية:

خضعت منطقة الخليج العربي للسيطرة العثمانية عام – باسم الخلافة الاسلامية حتى نهاية الحرب العالمية الاولى ، وتنبه العثمانيين الى اهمية هذه المنطقة بعد افتتاح قناة السويس عام – وتقلص المسافة بين اسطنبول والخليج العربي الذي وفر لهم امكانية ارسال الامدادات لاي حملة اتجاه المنطقة كما استعانت الدولة العثمانية بالعشائر العربية لتنفيذ حملاتها ، من جانب اخر رأت مشايخ الخليج في الدولة العثمانية الحصن المنيع لأي اطماع خارجية ، وخلال حكم مصطفى كمال اتاتورك فتح الباب للتمثيل الدبلوماسي مع العراق عام – ، واستمر الحال حتى نهاية ستينيات القرن الماضي عندما جرى التبادل الدبلوماسي كذلك مع المملكة العربية السعودية ومع الكويت نهاية السبعينيات ، وكانت لدول الخليج محاولات للتقرب من تركيا وتذكيرها بميراثها الاسلامي . وبفعل الازمات الاقتصادية التي توالت على تركيا فقد عل التوجه نحو دول الخليج العلاج لتلك الازمات ، وتمهيل لهذه السياسة اخذ توركت اوزال وكيل وزارة الاقتصاد التركية انذاك يطرح ارائه بهذا الصدد وان تركيا لن تخرج من ازماتها الا بعد عودتها الى المنطقة العربية والخليجية على وجه الخصوص مشل الى ان (انفتاح تركيا على دول الخليج في هذا الوقت جاء لدوافع اقتصادية بأعتبار تلك السوق سوقل استهلاكية من الدرجة الاولى فضلل على اعتبارات اخرى)[4].

.على الرغم من ان التوجهات السياسية والفكرية والثقافية لتركيا بأتجاه الهوية الغربية الا ان عامل الجغرافية الثابت بشكل مطلق كان وسيبقى يضيف تركيا الى الشرق،اذ تنفرد بموقع جغرافي شديد الاهمية ولايمكن وصفها الا بكونها حلقة ربط بين قارتي اسيا واوربا من جهة وبين اسيا وافريقيا واوربا من جهة اخرى عبر الجسر العربي وهو الكتلة البرية

[4] **بتول هليل جبير الموسوي ، السياسة التركية تجاه منطقة الخليج العربي منذ عام ١٩٩١ .. وافاقها المستقبلية ، رسالة دكتوراه غير منشوره ، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية ٢٠٠٥، ص ٢٩-٤٤.**

الضخمة التي تشكل المشرق العربي،بما يعني ان وضعها الجغرافي يجعلها نافذة اسيوية لأوربا ونافذة اوربية لأسيا .

وتكمن ميزة منطقة الخليج العربي التي تعد الحدود الشرقية للوطن العربي انها محاطة بالمياه من ثلاث جهات،مياه الخليج العربي وخليج عمان من الشرق والبحر الاحمر من الغرب والمحيط الهندي من الجنوب حتى اصبح الخليج العربي قلب الشرق جغرافيا،كما تكمن اهميته في خانقه مضيق هرمز الذي يشكل طريق المرور الالزامي نحو المحيط الهندي عن طريق خليج عمان واي اضطراب قرب هذا المضيق قد يهدد بعرقلة الملاحة واستمرار الشحن البترولي الى العالم الغربي، خاصة بعد دخول النفط في اعقاب الحرب العالمية الاولى عاملا استراتيجيا على درجة عالية من الاهمية وعدم قدرة أية دولة في العالم خوض غمارها اذ لم تمتلك هذا العامل .

– العلاقات التركية الخليجية الدوافع والمحددات.

مع تزايد اقتناع انقرة بأن على تركيا ان تحدد مستقبلها بنفسها واتباع خط اكثر تشددا في السعي الى تحقيق مصالحها القومية ومتطلباتها الامنية، بدأت منذ مطلع سبعينيات القرن الماضي تحسين علاقاتها بالدول العربية والخليجية خصوصا واخذت تمارس سياسة خارجية مستقلة نسبيا توازن فيها بين مصالحها الذاتية والمصالح الغربية خاصة بعد الهزة النفطية عام .. واصبح لزاما عليها ان تعيد النظر في استراتيجيتها للاستفادة من الفرص الجديدة المتاحة بعد ارتفاع القوة الشرائية للدول النفطية العربية ،لهذا تلمست تركيا منذ انقضاء الحرب الباردة التحولات العالمية لادراك الموقع الحقيقي الذي يتعين عليها احتلاله في النظام العالمي الجديد ولاسيما على الصعيد الاقليمي،وتسببت حرب الخليج الثانية عام .. – .. وما اعقبها من تداعيات في التعجيل لتغير سياستها وعده بمثابة الحدث الاساسي الذي مهد الطريق لسياسة اكثر فعالية وخاصة في العالم العربي والتي بدورها ادت الى نتائج متعارضة بالنسبة لتركيا ، فعلى الرغم من انها اظهرت بوضوح

---

[5] محمد وفاء حجازي ، عملية صنع القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية (حلقة نقاشية) مجلة المستقبل العربي، بيروت العدد ٢٢٧ في ١٩٩٨ ص٤٢ .

[6] عبد المهدي شريدة ، مجلس التعاون لدول الخليج العربي .. علاقاته بالمنظمات الاقليمية والدولية ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ،١٩٩٥ ص ٦٧-٦٩

[7] صبري سياري ، مصدر سبق ذكره ص٣٢.

استمرار اهمية تركيا الاستراتيجية بالنسبة للغرب وخاصة منطقة الخليج العربي، الاانها لم تؤد بالضرورة الى علاقات افضل لتركيا مع الدول الغربية وخاصة الاوربية، وكذلك لم تحقق الامال الاقتصادية المتوقعة، اذ لم يجر أي تغيير على صادرات تركيا الى الشرق الاوسط، والاهم من ذلك ان العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الامم المتحدة على العراق كلفت تركيا ( ) مليار دولار حتى عام)[8] حتى حددت لنفسها بعض الادوار والوظائف ذات الاهمية الاستراتيجية متبعة سياسة هادئة وعلى وفق توقيتات زمنية دون اثارة الحساسيات التاريخية والسياسية بينها وبين دول الشرق الاوسط بهدف ان تكون

. قوة اقليمية جديدة يفترض بها ان تمارس تأثيرا في اتجاه الاستقرار والضبط في مصلحة الغرب.

.. نموذجا سياسيا اقتصاديا لجميع الدول الاسلامية(المعتدلة).

. جسر بين اوربا والشرقين الادنى والاوسط او بين اوربا والعالم الاسلامي.

. سباقة في فتح سوقا للصناعات التركية في منطقة الخليج العربي.

مصدرا لتصدير المياه العذبة مقابل الحصول على النفط الخليجي ودولة جاذبة للاستثمارات الخليجية فيها .

هذه المفاهيم كلها تخدم هدفا اساسيا هو الاحاطة بالاهمية الاستراتيجية السياسية المتنامية لتركيا كضامن للمصالح الغربية،وكونها تنطلق من الاقتناع بأنها وريثة امبراطورية عالمية ويجب عليها ان تضطلع بدور خاص في السياسة الدولية،ولأنها تعيش وضعا حرجا بحكم وقوعها على حدود دول ذات خصوصية معينة وارتباطات دولية متناقضة، الامر الذي يفرض عليها النظر الى ذلك بمنظار اخر،فمن ناحية ليس لهذه الدول علاقات طبيعية مع تركيا نتيجة مواريث تاريخية او مشكلات مؤجلة او آنية،ومن ناحية اخرى نجد ان العديد من هذه الدول ذات قدرات عسكرية واقتصادية لا يتيح لتركيا فرصة القيام بدور قيادي في منطقة الخليج العربي،بمعنى اخر انها محاطة ببحر من العداء مما يقلل

---

[8] المصدر نفسه ص٣٤ .

[9] هانز كرامر ، تركيا كقوة اقليمية جديدة ، مجلة شؤون الاوسط ، بيروت ، العدد ١٩٩٦،٥٥ ،ص١٠

[10] ابعاد التسلح التركي واهدافه الاستراتيجية ، الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة ، القاهرة ، رقم(٥) ١٩٩٣ ص١٨ .

ذلك من اهميتها الاستراتيجية عند الغرب،وشعورهم بالقلق من ان تتحول هذه المشكلات الى عبء على الاستراتيجية الغربية بدلا من ان تصبح عونا لها ، ويمكن تلمس ذلك عندما انحرفت تركيا منذ عقد التسعينيات من القرن العشرين وما افرزه من متغيرات اقليمية ودولية عن عدد من الثوابت في سياستها الخارجية التي تقضي بعدم التدخل في السياسة الداخلية للدول العربية، ودفعت قضية المياه كلا من سوريا والعراق الى اتخاذ موقف موحد ضدها،واقامتها تحالف استراتيجي مع الكيان الصهيوني بقصد مواجهة-احتمال-التهديد الذي يأتيها من الجنوب،وبهذا يكون التوازن الذي حاولت تركيا ان تتبعه تجاه العرب واسرائيل قد مالت كفته نحو اسرائيل، فضلا على ذلك ان تركيا لم تعد تتمسك بمبدأ تكريس الوضع الراهن مع جيرانها،فأصبحت تتحدث عن اطماع قائمة تقضي ايقاظها او اقليات تركية تريد دعمها واتحادات فدرالية من اجل انشائها[11] ، مما جعل دول الخليج وغيرهم يتوجسون من اندفاع تركيا نحوهم لادراكهم بالهيمنة المطلقة للمؤسسة العسكرية التركية على صنع القرار السياسي الخارجي ولرفض الخليجيين مبدئيا طروحات تركيا بمقايضة المياه بالنفط ،كما هناك قلق خليجي من نفوذ ايراني متعاظم وعدَّ ايران منطقة الخليج العربي مجيرة لها مع ترديدها الدائم بأنها باتت واحدة من القوى المالكة لترسانة الصواريخ البالستية بما يترتب على ذلك زيادة مكانتها ونفوذها الاقليميين في المنطقة ولكونها تشعر انه يوفر لها ضمانا ضد أي تهديدات مستقبلا،كما ان التزام الولايات المتحدة الامريكية وحرصها على ادامة واستمرار علاقاتها مع تركيا يعكس مدى اهمية تركيا في تحقيق المصالح والاهداف الاستراتيجية الامريكية في البيئة الاقليمية،لذلك ينظر الى تركيا بأنها تحتمي بالاستراتيجية الامريكية لتحقيق مقاصدها، ونجدها تتعامل بقدر اكبر من القلق والحذر من جهود التطوير العسكري الايراني عامة والتطوير الصاروخي خاصة والتطوير النووي بصورة اخص ، واتصفت العلاقات بين البلدين بحساسية خاصة وتحسب بحيث اي حدث ولو

---

[11] عامر علي راضي العلاق ، الخيارات التركية تجاه الاتحاد الاوربي .. دراسة في العلاقات التركية الاوربية مابعد الحرب الباردة ، رسالة دكتوراه غير منشور ، الجامعة المستنصرية ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ،٢٠٠٥ ،ص٩٦ .

[12] د. ابراهيم خليل العلاف ، دور تركيا في تحقيق الامن الاقليمي ، دورية اوراق تركية معاصرة ، مركز الدراسات التركية ، جامعة الموصل ،العدد ١٢ ، ٢٠٠٢ ص١ .

[13] احمد ابراهيم محمود ، التجارب الصاروخية الايرانية .. الدلالات الاستراتيجية والانعكاسات ، مجلة مختارات ايرانية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، السنة الاولى ، العدد الثالث ، اكتوبر ٢٠٠٠ص٥٤-٥٦ .

بسيط يؤثر سلبا في علاقاتهم والتي هي اصلا متسمة بأنعدام الثقة على خلفية عدة قضايا مثارة بينهما منها

. التنافس على جمهوريات اسيا الوسطى وكلاهما يسعى لنشر نفوذه والذي سيكون عاملا مهما لدعم الغرب واسرائيل وترجيح النفوذ التركي على النفوذ الايراني.

.. استمرار متابعة تركيا لعناصر حزب العمال الكردستاني التركي وقصف مواقعهم داخل الاراضي الايرانية واتهام ايران بدعم وتسليح هذا الحزب.

. بزو دبلوماسية جديدة هي(دبلوماسية الطاقة وانابيب النفط)لاختيار افضل الطرق لنقل الامدادات النفطية،ولعل ايران مستفيدة من موقعها الجغرافي ورغبتها في نقل نفط الشمال عبر اراضيها والذي حضي بترحيب دول اسيا الوسطى لانه الارخص والاسرع للوصول الى الاسواق العالمية،لكنه واجهه تحرك تركي سريع واعتراض امريكي وتنسيق مشترك ليتم عبور نفط بحر قزوين من مسارات اخرى بعيدة عن المسار الايراني.

وأزاء ذلك ومن وجهة النظر الايرانية ان أي تحرك تركي فأنه خاضع للاملاءات الامريكية ولا تقتنع ايران بالتطمينات التركية من انها ستدخل المنطقة لوحدها.

وفي كل الاحوال لايمكن عدها مفارقة عند الاحتكام الى المصالح حينما نجد هناك تحفظات اوربية وامريكية من ان تنفرد تركيا بدورها المستقل في المنطقة وانما ينبغي ان يكون دورها مسيطرا عليه ضمن اطار النفوذ الغربي،وذلك بالقيام بحماية امدادات النفط مقابل تجهيزها بحاجاتها من الطاقة واقامة مؤسسات مختلفة (خليجية–تركية–غربية) تكون تركيا فيها الشريك الاصغر [14]. كما ان ادراك اسرائيل المبكر لرغبة بعض دول الخليج العربي في اقامة علاقات معينة معها بحكم علاقات هذه الدول مع الولايات المتحدة وعلى الرغم من اجواء الشراكة الاستراتيجية القائمة بين اسرائيل وتركيا الا انه ليس من مصلحة اسرائيل ان تبقى تركيا دولة فاعلة في محيطها لانها اولا واخيرا دولة اسلامية ومن ثم توريطها في

---

[14] **سهراب عسكري ، ايران وقضايا بحر قزوين ، مجلة مختارات ايرانية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، السنة الاولى العدد الثالث اكتوبر ٢٠٠٠ ص٣٩-٤٠ .**

[15] **د. عوني عبد الرحمن السبعاوي و د. عبد الجبار مصطفى النعيمي ، العلاقات الخليجية – التركية.. معطيات الواقع وافاق المستقبل ، مركز الامارات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ٢٠٠٠ ص٢١-٢٢ .**

نزاعات سياسية وصراعات عسكرية بما يضعفها على الاصعدة كافة يعد هدفا استراتيجيا بعيد المدى في السياسة الاسرائيلية .

.– اثر اوضاع تركيا في تطور العلاقات التركية الخليجية:

تضم تركيا عناصر سكانية وشرائح اجتماعية ودينية وعرقية متعددة ومتباينة،كما تضم احزابا سياسية ذات ايديولوجيات متناقضة فضلا على الصراع بين القيم القديمة والجديدة بفضل عملية الانتشار الحضاري والاحتكاك مع المجتمعات الصناعية المتقدمة وبروز مظاهر التحضر والتصنيع والتحديث وهي محصلة لافرازات عدة قرون من حكم الامبراطورية العثمانية المتواصلة والتي خلفت تركة ثقيلة لم يستطع أي نظام سياسي حكم تركيا تجاهلها ، ومن خلال تفحص الشخصية التركية فقد اشارت بعض الدراسات الى انها لاتمتلك تاريخا تعتز به وتراثا تحاول ترسيخه والدفاع عنه وانما تعيش حالة من القلق وعدم الاستقرار ومن ثم يبقى ملازما للشخصية التركية حالة التعصب القومي ومتأصلا بها طالما انها تشعر عموما بالفقر وانها اقل ثراء من غيرها ، كما ان توالي الحكومات والاحزاب السياسية التي حكمت تركيا وقيام المؤسسة العسكرية بالتدخل في السياسة وفي مجريات الحياة [16].

ويربط اكثر من باحث اجواء العنف في تركيا بالسمة العلمانية المتزمتة التي اضفاها مؤسس الدولة مصطفى كمال اتاتورك على المجتمع التركي الذي مايزال خلفا ه امناء لها الى يومنا هذا ، متمثلة بالمؤسسة العسكرية – وهي الوجه الاخر للعلمانية والحا الامين لأي انحراف عنها وعدَّت نفسها وصيا على البلاد – ودورها في الحياة السياسية والثقافية ساعد بشكل كبير في نشر التشبث بمنطق القوة لدى بعض قطاعات المجتمع التركي ، فبنظر الجيش تنطوي قضية بقاء الامة على اهمية كبيرة ولا يمكن تركها للطبقة السياسية التي اثبتت اكثر من مرة انها عاجزة وغير مؤهلة للاضطلاع بواجبها القومي ،

---

[16] حسام سويلم ، مصالح تركيا الحقيقية مع العربمامع اسرا يل ، جريدة البيان الاماراتية العدد ٧٥٩٠ في ٣٠ مارس ٢٠٠١ص٢٧ ؛ وروواء زكي يونس ،التركيب القومي والديني والطا في في تركيا ، اوراق تركية معاصرة ، مركز الدراسات التركية ، جامعة الموصل العدد ١٣ ،٢٠٠٠ص٦٠.

[17] محمد ياسين وهيب الحديثي ، الشخصية التركية وكيفية التعامل معها ، دورية اوراق تركية معاصرة ، مركز الدراسات التركية ، جامعة الموصل ، العدد١٩ ،٢٠٠٣ ص٩٨-٩٩ .

[18] فيروز احمد ، صنع تركيا الحديثة ، ترجمة سلمان داود الواسطي ود. حمدي حميد الدوري ، بيت الحكمة، بغداد ٢٠٠٠ ص٤٠٧ .

ويكمن المأزق السياسي في حضور الجيش الذي هو عامل استقرار من جهة الا انه يحافظ على افكار وبنى اجتماعية ما عادت منسجمة مع الواقع الاجتماعي للبلاد ،فعبر دفاعه عن فكرة التغريب الا انه يفرض قيود على حق حرية الفكر والتعبير الديمقراطي ، ومثل هذا المسعى لابد له من يخفق على المدى الطويل لأنه ينطوي على اشاعة ديمقراطية قائمة على ريادة الجيش .

لذلك من الاسباب التي تقلق الاخرين كما يعرقل انضمام تركيا الى الاتحاد الاوربي هو بقاء صناعة القرار السياسي في ايدي المؤسسة العسكرية مباشرة او بصورة غير مباشرة ،لذلك اقدم البرلمان التركي في تموز من عام على اقرار مجموعة من الاصلاحات التي تلبي مطالب الاوربيين منها اجراء يحد من نفوذ الجيش في الحياة السياسية يكون فيه للمؤسسة العسكرية دور استشاري فقط .

وفي جانب اخر نشأة الاحزاب التركية في بيئة مرتبكة ولم يتدرج تطورها بشكل سليم وظلت علاقتها بالدولة والمجتمع غير امنة ولم تصل الاحزاب الى مرحلة يكون فيها مايمثل الحزب السياسي افكاره وليس زعيمه ، واصبح كل حزب حزبا لزعيمه عاجلا ام اجلا .

كما اكتسبت الرؤية القومية التركية للشأن الكردي ابعادا شبه قاتمةحين تنظر الى كل شأن يتعلق بالاكراد ومستقبلهم وحقوقهم بأعتباره تهديدا جديا لأمنها وخطرا فعليا على استقرارها، حتى اتخذت بعض الحركات الكردية مسارا جديدا تميز بظهور الاحزاب السياسية القومية الاشتراكية وابرزها حزب العمال الكردستاني التركي (pkk) ، لذلك نجد اهم شروط المجموعة الاوربية التي اشترطتها على تركيا لقبول انضمامها هي أتخاذ اجراءات عملية في الممارسة والتشريع تضمن حقوق الانسان واحترام الهوية الثقافية للاقليات .

---

[19] المصدر نفسه ص٣٥٩ .

[20] عايدة العلبيري الدين ، دول المثلث بين فكي الكماشة التركية الاسرا يلية ، دار الفكر العربي ، بيروت ،١٩٩٧ ص١٩ .

[21] شبكة المعلومات الدولي

htt//www.voltairenet.org/article 133144 htt//www.voltairenet.org/article

عند ذلك اقر البرلمان التركي في حزيران اصلاحا قانونيا يقضي بتحسين حرية التعبير والغاء مادة من القانون عن مكافحة الارهاب تتعلق بنشر النزعة الانفصالية ،وكانت هذه المادة تستعمل بشكل كبير في تركيا لأعتقال المؤلفين والمفكرين الذين يدعون الى احترام حقوق الاكراد ، كما اقرت اصلاحات استهدفت توسيع الحقوق الثقافية للاكراد كالأعتراف بأستعمال لغتهم في وسائل الاعلام والمعاهد والمدارس الخاصة بعد ان بدأ التلفزيون الحكومي في شباط بث برامج اخبارية لمدة نصف ساعة يوميا باللغة الكردية والعربية والشركسية .

اما في الشأن الخارجي فأن انتهاء الحرب الباردة قد وضع النخبة التركية امام ارتباك هائل وخيارات صعبة واحتمالات غامضة ، بحيث ان اسس(ثوابت) السياسة التركية في الداخل والخارج بدأت تتعرض للاهتزاز ، بعد ان وجدت نفسها فجأة في موقع محوري لمنطقة شاسعة تمتد من البلقان الى البحر الاسود فالشرق الاوسط والقوقاز واسيا الوسطى ، لهذا طرأ تحول في استراتيجية تركيا التي كانت تركز على التوجه نحو الغرب مع تحاشي التدخل الاقليمي الى استراتيجية هجومية وخاصة اتجاه الدول العربية(وذلك لشعورها بعد العدوان على العراق عام بالاهمية الكبرى لدورها في حماية المصالح الغربية في المنطقة وترى ان الانطلاق يشمل منطقتين حيويتين هما اسيا الوسطى ومنطقة الخليج العربي ،حيث مصادر الطاقة والتمويل والسوق التجارية ، ولكن بقدر ما افرح تركيا تحجيم قوة العر بقدر ما شعرت بالانزعاج من تطور الاحداث في شماله وتأثير ذلك على وضع اكراد تركيا .

ومن جانب اخر وجدت تركيا في اسرائيل نافذة تطل من خلالها بصورة مضمونة على اوربا والولايات المتحدة ، فجاء التحالف التركي- الاسرائيلي عام متوافقا ومكملا للتصور الامني الامريكي قي الشرق الاوسط واتخذتا من بعضهما متكأ مهما لتمرير مقاصدهما واهدافهما انطلاقا من طبيعة الممكنات التي تطرحها القدرات الموضوعية لكل طرف وامكانية توظيفه خدمة للطرف الاخر في حدود مفهومهما للمصلحة الوطنية

---

[22] محمد نور الدين ، تركيا في الزمن المتحول ، مطبعة رياض الريس للكتب والنشر ، لندن ١٩٩٧ص٢١-٣٠.

[23] خالد حنفي علي ، مصدر سابق ص٥.

وادراكهما لها وكيفية تحقيقها ، كما انه يعكس رغبة متزايدة لدى الجانبين في تطوير وجودهما في المنطقة في اطار الترتيبات الجارية في الشرق الاوسط على نحو يضمن لتركيا دورا اقليميا بارزا ويزيد من فرص اسرائيل للهيمنة على المنطقة ، وبكل الاحوال استطاعت السياسة الخارجية التركية ان تفصل بين المسارات تلك حتى لايؤثر احدهما في الاخر .

.– مجالات العلاقات التركية الخليجية :–

بسبب الرفض الاوربي في سبعينيات القرن الماضي للمطالب التركية لدعم برنامجها في التنمية والاصلاح الاقتصادي وتوسيع امتيازاتها تجاه السوق الاثر البالغ بعودة تركيا للمنطقة العربية للبحث عن تمويل واستثمارات للنهوض بواقعها المتردي انذاك ، حتى جاءت الازمة القبرصية عام نتيجة الغزو التركي لجزيرة قبرص وما تلاه من اجراءات امريكية تمثلت في فرض حظر التسلح على تركيا تدفع بالقادة الاتراك الى اعادة النظر في التوجه التركي المحصور على الغرب فقط ، وكانت اولى الخطوات هو استضافة تركيا لمنظمة المؤتمر الاسلامي عام لتطوير علاقاتها بالدول الاسلامية ومنها الخليجية لأدراكها الاكيد انها ستبقى حتى المستقبل المنظور احدى الدول المستوردة للنفط والغاز على الرغم من انها تقع وسط محيط من الدول المنتجة له ، اذ انها استوردت سنة من النفط الخام مقداره مليون طن ومع حلول سنة سيبلغ ما تستورده اكثر من مليون طن و مليار من الامتار المكعبة من الغاز الطبيعي سنة) بسبب استبدالها الفحم التركي بالغاز .

ويقدر متوسط حاجة تركيا من النفط بـ مليون طن سنويا تساهم السعودية والكويت والامارات في تغطية جزء هام منه ، وخاصة هناك طلب تركي متزايد على النفط والغاز لدفع النمو الاقتصادي بعد تراجع التوقعات من نفط بحر قزوين وازدياد اهمية منطقة الشرق الاوسط والخليج العربي .

---

[24] **هانز كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، تعريب فاضل جنكر، مكتبة العبيكان،الرياض ،٢٠٠١ص١٧٨.**

[25] **عبد الجليل زيد مرهون ، تركيا والخليج والمتغير الاطلسي ، جريدة الرياض ٢٠٠٤/٨/١٣ص١**

[26] **خالد حنفي علي ، مصدر سابق ص٤.**

وعلى الجانب الخليجي هناك ثمة عوامل مركبة دفعت دول مجلس التعاون الخليجي نحو تركيا ، لعل ابرزها عودة بعض رؤوس الاموال الخليجية الى المنطقة بعد احداث ايلول) فضلا على الفوائض النفطية التي جنتها دول الخليج من ارتفاع اسعار النفط مؤخرا فرضت عليها البحث عن فرص استثمارية اخرى .

لكن ثمة ظروف وتغييرات في المنطقة تدفع العلاقات بينهما الى النمو غير ان ذلك لم يكتب له التفعيل على الصعيد الاقتصادي لوجود ضعف ملحوظ في التبادل التجاري بين الجانبين ، ووفقا لمؤشرات عام) تحوز دول مجلس التعاون الخليجي على نسبة تصل الى . % من اجمالي التجارة الخارجية التركية البالغ . مليار دولار وتصل نسبة دول الخليج الى . % من اجمالي الصادرات التركية البالغ). مليار دولار وتحوز كذلك على . % من اجمالي الواردات التركية البالغ). مليار دولار . في مقابل ذلك فأن الاتحاد الاوربي يحوز على . % من اجمالي التبادل التجاري لتركيا ، ويمكن ان نعزو الضعف في العلاقات التجارية الخليجية – التركية الى عدة اسباب متشابكة يختلط فيها ماهو سياسي بالاقتصادي منها[%]

. وجود تيارات داخل تركيا تعارض الاستثمارات الخليجية على اعتبار انها تؤثر في اندفاع تركيا للانضمام الى الاتحاد الاوربي .

.. ضعف الاليات الرسمية لتطوير العلاقات الاقتصادية (اتفاق تجارة حرة ، اتفاقات ضريبية) بسبب ابتعاد تركيا عن المنطقة العربية لأدراكها ان مستقبلها يكمن في الانضمام الى المجموعة الاوربية ، وفيما يعد تطورا في العلاقات وبعد عدة زيارات متبادلة للمسؤولين فقد وقع الجانبان في العاصمة البحرانية بتاريخ) /مايو/). اتفاقية اطارية لأقامة منطقة تجارة حرة يجري التفاوض بشأنها ويزداد اهمية هذا الامر مع وجود اتفاقية للتجارة الحرة بين تركيا والاتحاد الاوربي والمفاوضات الاوربية – الخليجية بشأن اتفاقية مماثلة .

---

[27] **المصدر نفسه ص٦.**

[28] **شبكة المعلومات الدولية**

http://www.imtidad.com/home/1631
http://www. EcssR-Display featureTopic

. خشية دول الخليج من حدوث استقطاب اقتصادي داخل المنطقة وقد يراها بعضهم انها مكرسة ضد الدور الايراني في الخليج ، مع قلق دول الخليج من احتمال الدخول في مواجهة مع ايران اذا حدث وقامت الولايات المتحدة بتخفيض وجودها العسكري في منطقة الخليج مستقبلا مع احتمال تغير ساستها تجاه ايران والقبول بسياسة الحوار والتعاون معها كما سبق وفعلت امريكا عندما وافقت على حضور المؤتمر الاقليمي حول العراق في بغداد الذي عقد يوم)/ /).(وحضرته ايران ايضا واللقاءات المتبادلة بينهما حاليا ولهذا نجد بعض المحليين ينفي حدوث مواجهة بين طهران وواشنطن ويعللون ذلك بأن واشنطن بحاجة الى طهران في سوريا ولبنان والعراق والخليج على المستوى اللوجستي والسياسي ، كذلك بحاجة الى ايران بالنسبة للملف الاقتصادي والطاقة ولكن بعد تفاهمات معينة تتعلق بقضية فلسطين وكيفية اشغال المواقع الاستراتيجية في المنطقة .

.. هناك قلق خليجي من تطور العلاقات التركية – الاسرائيلية والخشية من ان تكون انقرة معبرا تمر فيه اسرائيل اقتصاديا وسياسيا الى منطقة الخليج خارج الحسابات الخليجية المتدرجة والخجولة مع اسرائيل .

.. تنامي مخاوف خليجية من ان تطرح تركيا نفسها كدولة مائية في مواجهة الدول النفطية خاصة بعد طرحها مشروع انابيب السلام والذي بموجبه تزود المنطقة العربية بالمياه من خلال انبوبيين يمر احدهما عبر اسرائيل ، واخذت بعض الاوساط تشكك في هذا المشروع ،فأسرائيل لاتريد وصول المياه اليها عبر دولة عربية ،والدول العربية تعارض وصول المياه عن طريق اسرائيل ، كما ان هذا المشروع يضع الامن المائي لهذه الدول تحت رحمة تركيا .

---

29 خالد حنفي علي ، مصدر سابق ص٣.
30 عبد الجليل زيد مرهون ، مصدر سابق ص٢.
31 شبكة المعلومات الدولية.

http://www.libya-watan ona.com
www.voltarenet مصدر سابق

ومع ذلك فأن العلاقات بين الجانبين اخذت تتنامى وهناك تقدم ملموس بأهمية الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي حققته تركيا في ظل حكومة العدالة والتنمية من خلال التراجع الكبير في حجم التضخم المالي الذي لم يتجاوز % بعد ان كان قبل ثلاث سنين من فوزها يزيد على %، وتجاوز انتاجها القومي قيمة مليار دولار عام). ، وتراوح معدل النمو الاقتصادي مابين ستة وسبعة في المئة وارتفع حجم الصادرات التركية الى اكثر من مليار دولار ، وكان هذا الاستقرار وبدء مباحثات العضوية مع الاتحاد الاوربي واهتمام الرأسمال الخليجي بتركيا كافيا لأرتفاع اسهم بورصة استانبول التي حققت ارقاما قياسية خلال عام). كما حققت ارباحا لمستثمريها وصلت الى % تقريبا خلال عام ، وهذه المعطيات تمثل قوة اقتصادية مهمة لابد لدول المنطقة من استثمارها على افضل وجه كما انها تمثل سوقا مفتوحا لنحو % مليون نسمة وهي الدولة الوحيدة التي حققت اتحادا كمركا مع الاتحاد الاوربي دون ان تكون عضوا فيه[32].

لذلك نجد ان دول مجلس التعاون الخليجي تعد سادس اكبر شريك مصدر الى تركيا بعد ان سهلت الروابط التأريخية والثقافية الراسخة بينهما تطوير التبادل التجاري وعلاقات الاعمال حيث وصل حجم التجارة اليوم بين الجانبين الى (() مليارات دولار [33]) بضمنها اقامة مشروع دبي تاور في استانبول بكلفة مليون دولار وتحتل الامارت العربية المتحدة بهذه الاستثمارات المرتبة الثالثة في الاستثمارات الاجنبية المباشرة في تركيا بعد الاتحاد الاوربي وامريكا فضلا على مجالات واعدة في مجال البنوك وخاصة الاسلامية والسياحة الدينية المتمثلة بالحج ، وزاد حجم التجارة بينهما بنسبة % بين عامي – وبلغ عام حوالي . مليار درهم مقارنة بـ . مليار درهم عام وبلغ عام نحو . مليار درهم، وارتفع عدد الشركات التركية العاملة في دبي الى شركة. كما تمثل المملكة العربية السعودية اكبر شريك تجاري لتركيا في الخليج، اذ بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين عام نحو . مليار دولار

---

[32] **شبكة المعلومات الدولية htt://www.ameinfo.com/ar-62635**

[33] **خالد حنفي علي ، مصدر سابق ص٦.**

[34] **غرفة تجارة دبي ، شبكة المعلومات الدولية . كذلك ، عبد الجليل زيد مرهون ، مصدر سابق .**

وبلغت عدد المشاريع بينهما مشروعا ، قد حصلت المنتجات البتروكيمياوية والمعدنية السعودية منذ عقد التسعينات على ثقة السوق التركية ، حيث تصدرت قائمة الواردات التركية من السعودية التي اشتملت على مجموعة ، وبلغت قيمتها في عام نحو . مليار ريال مشكلة ما نسبته % من اجمالي الواردات التركية من السوق السعودية والبالغ اجمالها . مليار ريال%، وبلغ حجم التبادل التجاري بين البحرين وتركيا % مليون دولار عام منها) ملايين دولار قيمة صادرات البحرين الى تركيا على حين صدرت تركيا الى البحرين ما قيمته % مليون دولار، كما تم البحث في امكانية زيادة افاق التعاون العسكري والامني والاستفادة من الخبرات التركية في مجالات التدريب والتصنيع العسكري، فضلاً على زيارات مكثفة بين مسؤولي البلدين ، فقد زار رجب طيب اردوغان رئيس الوزراء التركي منطقة الخليج العربي عام وعقد اتفاقات ثنائية مع البحرين منها اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب بالنسبة للضرائب على الدخل وراس المال لتوفير البيئة الاقتصادية الملائمة لأستقطاب وتدفق رؤوس الاموال فيما بينهما%.

ويشهد حجم المبادلات التجارية بين عمان وتركيا تزايدا ملحوظا وتشير الارقام الى ان حجم الواردات العمانية من تركيا بلغت عام) حوالي . مليون ريال عماني وارتفعت عام) الى مليون ريال عماني اما الصادرات العمانية الى الاسواق التركية فهي مازالت ضئيلة ودون الطموح المنشود . وشهد التبادل التجاري نمواً ملحوظاً ويبعث على الاطمئنان بين تركيا والكويت واستمرار الزيارات للتباحث في قضايا اعادة النظر في الضرائب المفروضة على البضائع والسلع التركية الداخلة للكويت وتسهيل اجراءات (الفيزا) للاتراك الراغبين بدخول الكويت اضافة الى دراسة امكانية الدخول في شراكة تجارية في مشاريع اعادة اعمار العراق [35].

---

[35] **شبكة المعلومات الدولية http://www.b7b7.com/news/aleqt.php?do=show&id**

[36] **عبد الجليل زيد مرهون ، مصدر سابق ،ص٣؛ جريدة الشرق الاوسط العدد ٩٨٤٩ في ١٥ نوفمبر ٢٠٠٥.**

[37] **شبكة المعلومات الدولية http;// www.alwaton.com\graphics\2004/01jan\12**

[38] **المصدر السابق.**

[39] **htt://www.kuna.net.kw/home/story.aspx?laguage**

رؤيا استنتاجية

ادركت تركيا جيدا ان المستقبل قد يبادرها بالعديد من المفاجأت وان الشروط التي يضعها الاتحاد الاوربي امام انضمامها تعجيزية بل اكثر من ذلك مفتوحة ولا نهاية لها ، كما ان تركيا تشعر بانها قدمت الكثير وكلما مالت الى الغرب تمنع الاخير عنها،مع تلميحات الاتحاد الاوربي بأستحالة انضمامها لعضويته في الامد المنظور لأختلاف المفاهيم والثقافات، فبعد القرار الذي اتخذه القادة الاوربيين في تشرين الاول عام لأجراء مباحثات الانضمام واوشكت العلاقات على المحك اتخذ القادة الاوربيين في ديسمبر قرارا معاكسا بتجميد مباحثات الانضمام مبررين ذلك بمخالفة تركيا لاشتراطاتهم مثل فتح مطاراتها وموانئها امام طائرات وسفن قبرص اليونانية التي اصبحت عضوا كاملا في الاتحاد فيما بقي مصير قبرص التركية معلقا،ويبدو هذا في الشكل اما في الجوهر فأن الاوربيين غير تواقين لقبول عضوية تركيا،فالأستفتاء على الدستور الاوربي الموحد سقط في فرنسا وهولندا بسبب ذلك، ثم ان الحزب المسيحي الديمقراطي الحاكم في المانيا يعارض انضمام تركيا،كما مارست النمسا حق الفيتو ضد طلب انضمام تركيا وهو حق قد تمارسه اليونان وقبرص ايضاوبنظر الاوربيين حتى انتمائها الجغرافي لأوربا مشكوكافيه [40]، ويبدو الطريق الاوربي مغلق امامها على الرغم من الاصلاحات التي قامت بها واصبحت تعيش في حالة من المراجعة مع الذات والعمل على بلورة استثمار حكيم منسجما مع التاريخ والواقع هو وحده الكفيل بجعل المستقبل ينفتح امامها،ومن هنا تعمق التوجه التركي نحو ميادين واقعية اخرى في محاولة منها ان تنال افضل مايأتيها من كل اتجاه وسعت الى تطوير نفسها في المدى المنظور الى قطب اقتصادي ومالي وشريك تجاري واعد تتمحور حوله هذه المناطق واصبحت تجديد التمهيد لحركتها المقبلة.

ولكن في النظرة العامة فأن الغرب يحرص على استمرار التوجهات التركية نحوه وبقائها في حالة استقرار داخل المعسكر الغربي وتشجيع نموها الاقتصادي،خاصة ان العلاقات الخليجية- التركية ستكون في طليعة المعنيين بالتوجه الجديد لحلف شمال الاطلسي المتمثل بالسعي للدخول على خط معادلة الامن الاقليمي في الخليج والذي سوف يعزز

---

[40] محمد السماك، مشروع الفتنة الكبرى ، جريدة الر ي ٢٠٠٧/١/١٥ .

على الارجح من الحضور التركي في المنطقة ويمنحه بعدا هيكليا جديدا هو في التحليل الاخير تعزيزا لموقع المنظومة الاطلسية .

ومن جهة اخرى فأن التطور المحتمل للدور التركي في الخليج قد يأتي على خلفية المشروع الامريكي المعروف بالشرق الاوسط الكبير وذلك حين يقدر لهذا المشروع ان يرى النور في جوانبه الاقل اثارة كحد ادنى،بعدما كانت تركيا مدرجة في البدء ضمن الدول المستهدفة فيه لكنها اضحت فيما بعد مدرجة ضمن الدول التي يمكن لها المساهمة في اقامته بوصفها دولة مطلعة على شؤون المنطقة وسينهي معاناتها من اشكالية الاختيار بين ان تكون القوة الاقتصادية الاخيرة الاكثر تخلفا في اوربا وبين السعي لتكون القوة الاولى والاكبر في الشرق الاوسط، وبالوقت نفسه سيجد الاقتصاد التركي ضالته في المحيط العربي من حيث سهولة تسويق انتاجها الزراعي من مشروع (الكاب) الذي تعلق عليه امال كبيرة ، وكذلك من حيث الحصول على النفط بأسعار معقولة وتصريف بضائعها في السوق الاوربية وتوريد العمالة الى البلاد العربية ويتخلص الاقتصاد التركي من البطالة ، كما يتيح لها القيام بدور مباشر في الترتيبات الامنية المتعلقة بالمنطقة العربية وتكون قوة توازن في ادارة وحفظ الاستقرار في الاقليم الشرق اوسطي [41].

ومن جهة اخرى يؤكد كبار مسؤولي الاتحاد الاوربي وفي مناسبات عديدة ضرورة الحاجة لوجود تركيا في الاتحاد الاوربي من اجل زيادة دورهم في الشرق الاوسط والذي ربما سيكون جارا له،كما ترى اوربا ان استقرارها مهدد بأخطار آتية من بلدان الجنوب والمتمثلة في المخدرات والهجرة الضاغطة والاصولية الاسلامية ، والاصل في الفكرة هو تحقيق امنها قبل كل شيء .

فيما الدول الخليجية منكشفة امنيا لاعتمادها شبه التام على غيرها وتعرضها لضغوطات كارثية من الدول الداعمة امنيا ، ومن الدول التي تستورد منها اليد العاملة التي اصبحت اثنتان منها دولا نووية ، وان الانكشاف الاقتصادي باد للعيان من جراء الاعتماد

---

[41] د. عامر علي راضي العلاق ، مصدر سابق ص٩٧.

[42] نبيل عبد الفتاح ، العرب في النظام العربي الى النظام الشرق اوسطي تحت التشكيل ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة العدد١١١ ،١٩٩٣ ص٥٨ .

[43] عبد العظم محمد حنفي ، ارسال قوات تركية الى العراق وترميم الشراكة الاستراتيجية الامريكية التركية ،مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، العدد ١٥٤ ، ٢٠٠٣ ص١٣٨.

الكلي على النفط الخام والذي قد يواجه بدائل طاقة منافسة ، كما ان الانكشاف يشمل شحة المياه وعدم وجود الاراضي الخصبة وشدة الحرارة ، بما يعني ان السلوك الخليجي في اية علاقة يكمن لا في استرضاء الاخر بل في استرضاء الدول الراعية لها امنيا [44].

وبكل الاحوال فأن التناقض بين الدول ذات الفائض المالي والدول الاخرى ذات الفائض السكاني ادى الى التنافس السلبي الذي اصاب العلاقات الدولية فيما بينها وجعلها في حالة ترقب لهذه المنطقة الذي اختل فيها التوازن الاستراتيجي خصوصا بعد احتلال العراق والتلويح بضرب ايران.

[44] محمد عبيد غباش ، الدولة الخليجية .. سلطة اكثر من مطلقة – مجتمع اقل عاجز ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد٣١٥ ،٢٠٠٥ ص٧٠ .